إشكالية ترجمة المصطلحات الاقتصادية

Problematic of translation of economic terms

لعمارة محامد فاطيمة*[1] ، بن مختاري هشام[2]
[2.1] جامعة محمد بن أحمد، وهران 2 (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 12-06-2022؛ تاريخ المراجعة : 09-09-2022 ؛ تاريخ القبول : 30-09-2022

ملخص :

تحتل قضية ترجمة المصطلحات الاقتصادية حيزا هاما في عصرنا الحالي، عصر التكتلات الاقتصادية والانتشار المعرفي، فما أحوجنا لمفاتيح الاصطلاح للتصدي للعراقيل ومواجهتها، لاسيما تعذّر المترجم العادي لعدم إحاطته والمامه بالثقافة الاقتصادية، وتعدد المصطلح للمفهوم الواحد، ممّا يتطلّب جُهدًا، وعملاً دؤوبًا لتجاوزها، خدمة للأمة وللمهتم عن قرب بالترجمة الاقتصادية.

الغرض من هذه الدراسة هو تناول إشكالية ترجمة المصطلح الاقتصادي وما حملته من بلبلة تعود إلى عوامل لا حصر لها، كانت وراء اهتمامنا بمسألة المصطلح والترجمة كمشكلة الفردية الاصطلاحية، عدم استقرار المصطلح وتداوله، وعدم التخطيط والتنسيق لمواجهة هذه المعضلة.

الكلمات المفتاحية: لغة متخصصة، لغة اقتصادية، مصطلح، ترجمة متخصصة.

Abstract:

The translation of the economic terms occupies a dominating place in our century over all during the revolution of knowledge and the economic relations thus the emergence of an economic language basing itself on specialized terms. What induced problems and difficulties related to the terminological disorder treaties in our present study, making obstacle with the translators being unaware of this language.

The purpose of this research is to address the problem of the translation of economic terms and the confusion it has caused due to the innumerable factors that have motivated our interest in the question of terms and translation as a problem of idiomatic individualism, the instability of the term, and the lack of planning and coordination to deal with this dilemma.

Keywords: Specialized language; economic language; term; specialized translation

I- تمهيد :

تحظى قضية المصطلحات باهتمام كبير ويكثر الحديث عنها في الميادين المتخصصة، إذ يلجأ أهل الاختصاص إلى مفردات وعبارات تقنية فنية تساعدهم على الاقتصاد في الكلام وتحقيق تجاوب وتواصل بينهم، تربطهم صفة التخصص ويصبون إلى غرض محدد ودقيق. وما دامت دراسة المصطلحات أو وضعها لا يمكن لها أن تقوم خارج إطار لغة توظفها، كان هذا دافعا قويا لظهور لغات متخصصة، ولهذا فإن التطرق إلى هذه المسألة أمر مهم يستدعي منا الوقوف على الترجمة التي غدت ضرورة ملحة في هذا العصر الذي يتميز بالانتشار المعرفي والمعلوماتي، عصر القرية الكونية، وحوار الحضارات واعتماد الاقتصاد المتبادل بين الأمم. هذا الانفتاح على الحضارات الأخرى والتطور العلمي والتكنولوجي في جل العلوم أوجد، بين ثنايا الكتب وعصارة المفكرين، حاجة إلى بروز لغة متخصصة، باعتبارها وسيلة عمل فعالة وأداة لا غنى عنها، ومن المفروض أن ترافقها ترجمة متخصصة لا تحيد عن الترجمة العامة، من حيث الإشكالات التي تعوق سيرها.

مع تشعب العلوم وتفرعها واتساع ميادين تدخلاتها، أضحى من الضروري أن يستعان بمصطلحات متخصصة لضبطها وتنظيمها. فلا يمكن الحديث عن التخصص في ميدان ما أو حقل علمي إلاّ إذا تّم تنظيمه وفهمه من باب أن مفتاح كل علم مصطلحاته.

وفي سياق ذي صلة، يأخذ علم الاقتصاد حيزا كبيرا في هذا المجال، بحيث يتطلب التعامل مع المؤسسات الدولية والإقليمية، في ظل التكتلات الاقتصادية الحاصلة، وجود مصطلحات اقتصادية ومفاهيم متداولة تتميز بخاصية توحيد لغة البحث العلمي وتعزيز سرعته .ولهذا تُعد الترجمة، بما في ذلك كيفية انتقاء المصطلحات الاقتصادية وتوحيدها، السبيل الوحيد إلى تحقيق هذا التكامل المعرفي.

كان هذا حافزا لتناول هذا الجانب المتميز من الترجمة المتخصصة، فارتأيت أن أجعل إشكالية ترجمة المصطلحات الاقتصادية محل بحثي لمعرفة اللغة الاقتصادية والجوانب المختلفة في ترجمة هذه المصطلحات.

وبما أن اللغات تتفاوت في تركيبها وقواعدها ومعاني كلماتها ودلالاتها، فإن ترجمة هذه المصطلحات تفرز عددًا من التساؤلات والاستفهامات، ُويثير كمًا هائلا من القضايا التي تتطلب التحليل والتفسير وتطرح التساؤل الجوهري الآتي:

على أي أساس يختار المترجم المصطلحات الاقتصادية أو يستحدثها بصورة سليمة وصياغة ُمثلى، حفاظا على دلالاتها ومعانيها الاصطلاحية ؟

ثمة أهداف كانت من وراء اختيارنا لهذا الموضوع، منها ما هو ذاتي، ومنها ما هو موضوعي. أما الهدف الذاتي، فكان من منطلق واقع يعايشه الكثير من الطلبة المتحصلين على شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، وأكثر دراية بمصطلحاتها ومدى الصعوبات والعراقيل التي تواجه المستخدم والطالب، ناهيك عن التعب والعناء والتشتت في فهم واستيعاب هذه المصطلحات . وأما الأهداف الموضوعية فيُمكن أن نلخّصها فيما يأتي:

- ندرة الدراسات التي برمجت في هذا النوع من البحث.
- محاولة إلقاء الضوء على ترجمة المصطلحات الاقتصادية وتأثيرها في لغة المال، لكونها موضوع الساعة.
- إثراء مجال البحث بموضوع حول إشكالية ترجمة المصطلحات الاقتصادية، كمقدمة لمواضيع أخرى.
- معرفة مشاكل ترجمة المصطلحات الاقتصادية بـُغية تقليص الفجوة المصطلحية المعرقلة لمسار الترجمة المتخصصة.

للإجابة على التساؤل المطروح، ارتأيت تقسيم بحثنا إلى مبحثين، الأول الموسوم بـ" لغة التخصص ولغة الاقتصاد"، عمدنا فيه إلى تعريف لغة التخصص وتحديد ماهيتها وخصائصها، باعتبار أن اللغة الاقتصادية تندرج ضمنها. أما المبحث الثاني المُعنون بـ "المصطلح والترجمة المتخصصة" حددنا فيه تعريف لكليهما واستخلاص إشكالية ترجمة المصطلح الاقتصادي.

II- لغة التخصص ولغة الاقتصاد:

1.II- تعريف لغة التخصص:

نبدأ باستعراض رأي **بيار لورا (Pierre LERAT)** بوصفه متخصصا في لغات التخصص، فيقول:

« La notion de la langue spécialisée est plus pragmatique, c'est une langue naturelle considérée en tant que vecteur de connaissances spécialisées ». (Pierre LERAT, 1995, p.20)

"إن مفهوم اللغة المتخصصة أكثر تداولية، فهي لغة طبيعية ناقلة لمعارف متخصصة. " **ترجمتنا**

تقول **كريستين دوريو(Christine DURIEUX)** في هذا الصدد:

« Il s'agit d'une langue servant à véhiculer des connaissances spécialisés.» (Christine DURIEUX, 1996, P.90)

"يتعلق الأمر بلغة حاملة لمعارف متخصصة." ترجمتنا

يـُفهم من هذا أن لغة الاختصاص هي اللغة التي تدلّ على مفهوم تداولي محض يرتبط بالمجال أو التخصص، وبهذا فهي تؤدي وظيفة تبليغية للمعارف المتخصصة.

أهم ما يميز لغة الاختصاص هو الكم المصطلحاتي الذي تحويه، فبمجرد دخولها إلى مجال التخصص تخرج عن إطار اللغة العامة، وتكتسب سماتها اللغوية النوعية من الناحية الصرفية والتركيبية.

خير ما نستدلّ به التعريف الآتي:

« Chaque domaine de spécialité a au moins une langue de spécialité distincte du langage général et des autres langues de spécialité. L'aspect le plus apparent de ces différences est celui de la terminologie, sous la forme des termes spécialisés.» (GILE Daniel, 2005, P.169)

" لكل ميدان تخصص على الأقل لغة تخصص متميزة من اللغة العامة ومن لغات التخصص الأخرى .وأبرز مظهر لهذه الاختلافات يتمثل في المصطلحات التي تتجلّى في شكل مصطلحات متخصصة. " ترجمتنا

كخلاصة لهذه التعاريف يمكننا القول: إن اللغة المتخصصة لغة منبثقة من اللغة العامة، تستمد منها مفرداتها التي تكتسب الطابع الخاص بمجرد توظيفها في الميدان المتخصص، فهي بذلك أداة ناقلة لمعارف خاصة بصفة تقنية.

فيما يأتي عرض موجز لأهم الخصائص التي تتميز بها اللغة المتخصصة من اللغة العامة.

II.2- خصائص لغة التخصص:

لاشك أن المصطلحات المتخصصة هي بمثابة النواة الرئيسية وعصب كل لغات التخصص، ولكن ليس باستطاعتها أن تشكل لغة تخصصية بمفردها، فكان من الضروري وجود خصائص مميزة تفي بالغرض:

- **الخصائص التداولية:**

تعتمد اللغة المتخصصة على أسلوب يستعمله أهل الاختصاص للتواصل فيما بينهم، وهي بمثابة جسرٌ بين المتخصصين في أنحاء العالم. وتشير ماريا كابري (Maria CABRE) إلى قدرة المتخصص على استيعاب النص المتعلق بتخصصه وبلغة غيره وعلى فهمه،مما يـُيسر التواصل بين المتخصصين ذوي اللغات المختلفة . (Cabré MT, 1998, p.132)

- **الخصائص الوظيفية:**

يرى دي بوغراند (De BEAUGRAND) "أن الوظيفة الأساسية التي تضطلع بها لغات التخصص تتمثل في إيصال المعلومة وتبليغها." (Cabré MT, 1998, p.123)

بغض النظر عن مستوى المستعملين، فإن إبلاغهم هو الغاية التي يسعى إليها أهل الاختصاص من استعمال لغات التخصص، بالإضافة إلى الوظيفة التعليمية، فإن الهدف من تدريس الطلبة لغات التخصص يكمن في إدراكهم النصوص والمصطلحات المتعلقة بتخصصهم للمساهمة في استيعاب المعرفة استيعابا جيدا.

- **الخصائص اللغوية:**

يقول بلعيد صالح في هذا الصدد: "اللغة التخصصية هي تلك اللغة التي تتوفر فيها مجموعة من المواصفات العلمية، ونشير إلى أهمها: الميل إلى الدقة، توفر الاختزال، الوضوح الذي يجلو الحقائق ويعين على الفهم، البساطة والبعد عن التعقيد الذي يسلم من الإبهام" (بلعيد صالح، 2003 ص.47)

تتمثل هذه الخصائص في الجوانب اللغوية التي تمس النصوص المتخصصة، بداية من أسلوبها الخاص التقني والعلمي إلى البساطة والوضوح، أي كتابة المضمون بأسلوب دقيق واضح بعيد عن التعقيد، وتفضيل المأنوس من المصطلحات والابتعاد عن العبارات الغامضة.

هي أيضا لغة تتسم بالإيجاز وعدم الحشو، وبتبليغ محتوى المعرفة بأقل ما يمكن من المصطلحات الموجزة، ترفض الاشتراك اللفظي والترادف وتعتمد على الدلالة الأحادية.

نستنتِج أن هذه الخصائص هي التي أكسبت اللغات المتخصصة ميزة التفرد عن اللغات العامة.

II.3- اللغة الاقتصادية:

إن لكل علم لغته الخاصة التي تميزه من حيث المصطلحات والأساليب والتراكيب. وبما أن علم الاقتصاد فرع من فروع العلوم الاجتماعية، ولغته مشتركة مع العديد من تلك العلوم وغيرها، فالاقتصادي يتحدث بلغة الاجتماعيين، ويتعامل بلغة الإحصائيين، ويحلل بلغة الاقتصاديين البحتة، ويفسر الظواهر بلغة الفلاسفة والمنظرين، ومن هنا تشعبت لغته وقد كان ذلك دافعا لبروز لغة متخصصة يتقنها علماء وباحثو علم الاقتصاد أكثر من غيرهم، يستخدمونها في كتاباتهم، وأبحاثهم ومقالاتهم، آلا وهي اللغة الاقتصادية.

وفي هذا الصدد يقول **فردريك هوبير (Frédéric HOUBERT):**

« La langue économique est en même temps une langue « vivante », dotée d'une personnalité à part entière, et une langue très technique.» (Frédéric HOUBERT, 2001)

"اللغة الاقتصادية هي في الوقت نفسه لغة حية ذات شخصية حقيقية و لغة جد تقنية." **ترجمتنا**

يضيف قائلا:

« La langue économique et financière, parce qu'elle rend compte d'une réalité en constante évolution, est par ailleurs génératrice de nombreux néologismes : on entend ainsi parler depuis quelque temps déjà de la nouvelle économie, de la net économie.» (Frédéric HOUBERT, 2001)

"ما دامت اللغة الاقتصادية والمالية في تطور، فهي تولد كثيرًا من المصطلحات والمستحدثات: وسمعنا في الآونة الأخيرة عن ظهور ما يُسمّى بالاقتصاد الجديد أو اقتصاد الإنترنيت." **ترجمتنا**

لكل مجال متخصص مصطلحاته الذاتية المعبرة عن محتواه والخاصة عند المتخصصين، وبناءً على هذا، فعندما يتحدث الاقتصادي مثلا عن نظرية كمية النقود، فإنه لن يلجأ إلى الشكل الفني والجوانب الجمالية، بل يستعمل تعبيرا يصف به وجود علاقة حسابية، فأي تغير يحدث في كمية النقود المعروضة ينعكس بالقدر نفسه وفي الاتجاه نفسه على المستوى العام للأسعار.

لعل ما يعيق الرجل العادي أحيانًا صعوبة تواصله بالرجل الاقتصادي، لأن اللغة الاقتصادية ذات ألفاظ نمطية وكثيرا ما تعبر عن نموذج حسابي أو عن نظرية اقتصادية يسلّم بها رجال الاقتصاد دون سواهم.

من أهم اللغات الاقتصادية في عالمنا المعاصر: لغة الاقتصاد، ولغة الأرقام، ولغة الإحصائيات، ولغة الدراسات الاقتصادية، ولغة التقارير الاقتصادية، واللغة الاقتصادية للنقود، واللغة الاقتصادية للخصخصة واللغة الاقتصادية للفقر، إلخ.

مما سبق، نصل إلى نتيجة مفادها أن اللغة الاقتصادية هي من جهة لغة تخصصية مزودة بمصطلحات متخصصة ودقيقة قادرة على استيعاب المفاهيم وصالحة للتواصل بين أهل الاقتصاد، ومن جهة أخرى هي لغة حية تولد كثيرًا من المصطلحات، نتيجة الانفجار المعرفي والتطور المتزايد لعلم الاقتصاد.

مع التطور الهائل والسريع الذي يعرفه العالم في مجالات العلوم وكثرة الاختصاصات وتنوعها وتشعبها، ظهرت الحاجة إلى فهم واستيعاب المصطلحات المستجدة وضبطها. ومن هذا المنطلق ارتأينا أن نعطي نبذة عامة حول المصطلح بصفة عامة والمتخصص بصفة خاصة.

III - المصطلح والترجمة الاقتصادية:

III.1- تعريف المصطلح: أولى الد ارسون والباحثون عناية كبيرة بالمصطلحات وخاصّة بعد تشّعب العلوم وكثرة التخصّصات، وأمام هذا الوضع ظهرت عدّة تعريفات للمصطلح:

عرّفه **مصطفى الشهابي** بقوله: "هو لفظاتّفق العلماء علىاتّخاذه للتعبير عن معنى المعاني العلمي" (محمد طبي، 2002، ص .111)

علي بن محمد الجرجاني في كتاب التعريفات، عرف المصطلح على: "أنه اتفاق قوم على تسمية شيء باسم بعد نقله عن موضوعه الأول لمناسبة بينهما أو لمشابهتهما في وصف أو غيره". (حجازي محمود فهمي، 1994، ص. 10) وهو عند **محمد حلمي هليل** "لفظ وافق عليه العلماء المختصّون في حقل من حقول المعرف والتخصّص، للدلال على مفهوم علمي" (محمد حلمي هليل ، 1983، ص.112)

أّما محمود فهمي حجازي، فيرى أّن جلّ المتخصّصين في علم المصطلح متفقون على أّن أفضل تعريف للمصطلح هو كالآتي: "الكل مة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية مفهوم مفرد أو عبارة مركّبة استقّر معناها أو بالأحرى استخدامها وُحّدد في وضوح، هو تعبير خاصّ ضّق في دلالته المتخصّصة، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى ويرد دائما في سياق النظام الخاصّ بمصطلحات فرع محّدد فيتحقّق بذلك وضوحه الضروري". (حجازي محمود فهمي، 1994، ص.ص.12.11)

المصطلح هو الاسم الذي تواضع عليه أهل علم ما ليكون دالا على شيء معين عندهم، ولذلك تختلف المصطلحات باختلاف مجالات المعرفة، حتى أصبح لكل مجال معرفي مصطلحاته، بل لكل مذهب داخل نفس المجال مصطلحاته الخاصة به، فعلم الاقتصاد من ذلك له أيضا اصطلاحاته الخاصة به.

في ضوء ما سبق من تعريفات ومفاهيم للمصطلح يتفق رأي المتخصصين في مجال علم المصطلح على أن لكل مصطلح ما يقابله في اللغات الأخرى، وهو الرأي الذي يؤكد وجود صلة قوية بين علمي المصطلح والترجمة إضافة لانتمائهما إلى مجال علم اللغة التطبيقي.

III.2- الترجمة المتخصصة: من المتعارف عليه أن لغات التخصص تشكل وعاء المعارف، بحيث أضحى المترجم، في الوقت الراهن، أمام ثورة لغوية في التخصصات العلمية والتقنية، ممّا يستدعي الإحاطة بلغات التخصص ومعرفة ميزاتها ومستوياتها، ذلك لأن المترجم ذو الثقافة العامة كثيرا ما يخطئ لقلة معرفته بالتخصص وعدم فهمه الدقيق للموضوع. إذًا، فالتخصص مطلوب لدى كل مترجم مهتم بالترجمة المتخصصة. وقد صار إتقان لغة متخصصة، أو أكثر، أمر بالغ الأهمية ومسألة ضرورية لإنجاح الترجمة المتخصصة" (حجازي محمود فهمي، 1994، ص. 2)

لابّد من أن نعير اهتماما بالترجمة المتخصصة إلى اللغة العربية عن طريق:

- الاهتمام بتكوين مترجمين متخصصين وتأطيرهم بأساتذة من معاهد الترجمة ومن معاهد علمية، أو إدراج مادة الترجمة في أقسام المعاهد العلمية.
- برمجة دروس متخصصة عبر شبكة الإنترنت.
- تنظيم دورات تدريبية في الترجمة والمصطلحات لأساتذة المواد العلمية. (محمد الديداوي، 2005، ص. 134)

إنالتّرجمة المتخصصة قد بدأتكتّرجمة علمية وتقنية، ثم تحولت إلى ترجمة اللغات والنصوص المتخصصة قبل أن تصبح ترجمة وظيفية وداولية." (راشدي حسان ، 2015، ص.221) وتعرف الترجمة المتخصصة traduction spécialisée في البحوث والدراسات الترجمية بتسميات مختلفة :الترجمة التقنية (traduction technique) ، أو الترجمة المهنية (traduction professionnelle)، أو الترجمة التداولية (traduction pragmatique)

تقول عنها المختصة في علم الترجمة **كرستين دوريو (Christine DURIEUX) :** Christine DURIEUX, (2010, p.31)

"Ce qu'il est convenu d'appeler traduction spécialisée est en fait la traduction de textes spécialisés. Sur le plan linguistique, un texte spécialisé présente la particularité d'être rédigé dans une langue spécialisée, mais surtout un texte spécialisé est un vecteur de connaissances spécialisées".

"ما اتفق على تسميته بالترجمة المتخصصة هو في الحقيقة ترجمة النصوص المتخصصة. على المستوى اللّساني، تتمثل ميزة النص المتخصص كونه محرر بلغة خاصة، بل الأهم أنه يحمل معارف خاصة." ترجمتنا

بذلك يمكننا القول أن الترجمة المتخصصة تقوم أساسا على التخصص في اللغة التي تقضي بوجود مستويات لغوية حسب الاستخدام اليومي لها ويتميز كل منها بمصطلح وأسلوب يفصلها عن غيره. وليس العيب في أن لا يكون المترجم متخصصا في مجال عمله ولكن الأدهى من ذلك أن يقف حائرا أمام عديد النصوص التي تقدم له على طاولة الترجمة، دون أن يتحرك فيبحث عن الطريقة الأنسب للقيام بعمله.

IV- إشكالية ترجمة المصطلح الاقتصادي :

تعتبر مشكلة ترجمة المصطلح من المشاكل الخطيرة التي تعترض سبيل المترجم، لأنه يتضمن شحنات ثقافية تقف في خلفية النص الأصلي وتحيط به وكأنها هالة شفافة لطيفة لاتُرى أحياناً . فعلى المترجم حينئذ أن يترجم ليس فقط العناصر المختلفة للإطار السيمويولوجي، بل أيضاً يترجم مكان هذا العنصر في المجتمع كله، ولذلك فإن البناء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع يؤثر على جميع العناصر التي تشكل بنيته. (محمد الديداوي، 2005، ص.ص.105.106)

بذلك فالذي يتصدّى لترجمة المصطلحات المتخصصة والاقتصادية بشكل خاص يجب أن تكون لديه خلفية علمية وثقافية، لكي يكن مهيئاً لهذا العمل الشاق، ويكون عمله عملاً علمياً موثّقاً، من ذلك العلم بتكوين المفهوم المصطلحي في لسان نشأته، والتمكن من معرفة الملابسات السياقية والمعرفية والعلمية التي نشأ فيها المصطلح الأصلي. ولذلك، فإن "ترجمة المصطلح بصورة منعزلة عن مجال استعماله، ودائرة اختصاصه، وتتّبع مساره الاتصالي، جعل من ترجمته ترجمة مضطربة وغير واضحة". (فاتح محمد سليمان، 9 يناير 2020)

إضافة إلى ما سبق ذكره، كثيرا ما يواجه المترجم الاقتصادي مشاكل وصعوبات أثناء عملية ترجمة المصطلحات الاقتصادية، وما تتطلبه من اختصاص، وإدراك متطلبات هذه النصوص، والبحث والتمحيص للإلمام بكافة المصطلحات والوعي بتلك المعوقات.

من بين الإشكاليات التي ألقت بثقلها على الساحة الدولية، إشكالية تعريب المصطلح الاقتصادي في ظل العولمة، وقد استوقفت إشكالية اختيار المصطلحات المناسبة أو إحداث مصطلحات جديدة كثيراً من الباحثين، ومن الذين أثارت حفيظتهم **الأخضر عزي** الذي يؤكد على ضرورة تثبيت المصطلح العربي بدلاً من المصطلح المعرب، ولو كان واسع الانتشار، ولم يتردد في تصحيح بعض المصطلحات التي لا تتوافق في نظره مع المصطلح الأجنبي نحو: مصطلح المصرف المفضّل على البنك، ومصطلح النفط على البترول ومصطلح المكتبية أو الديوانية على البيروقراطية، إلخ (الأخضر عزي، 10-11 مايو 2004)

إذا ما أضيفت إلى هذه الإشكالية إشكالية كبرى لا تقل أهمية عن سابقتها، آلا وهي إشكالية توحيد المصطلح الاقتصادي وتعدد دلالات المصطلح الواحد. في هذا الإطار يجدر بنا الإشارة إلى الجهود التي يبذلها مكتب تنسيق التعريب بالرباط الذي يهدف إلى تجميع كل المصطلحات المستعملة في الوطن العربي، وعرضها على مؤتمر الخبراء العرب لاختيار بعضها وتوحيدها. (عبد الرحمن الحاج صالح، 2007، ص.382)

من ناحية أخرى، لا يتردد المترجم الاقتصادي في تقريب المصطلحات التي ليس لها مقابل في اللغة العربية، انطلاقا مما اتفق عليه علماء اللغة والمترجمون المحدثون في حصر المعنى الواحد في المصطلح الواحد للتخلص من التشويش في المصطلحات، خاصة تلك التي تزخر بها المعاجم الاقتصادية العربية التي تستخدم المصطلح الواحد للدلالة على عدة معان.

نجد مثلا أن مصطلح الاهتلاك، والاستهلاك، والإهلاك لها المفهوم نفسه، علما أن الاهتلاك مرادف للإهلاك، وينطبق هذا المصطلح على النقص المسجل في قيمة الأصول الثابتة أي الاستثمارات. أما مصطلح الاستهلاك، فيطبق على الأصول القابلة للفناء وأبرز تعبير عنها المخزونات، فكل ما يهتلك يمثل استثمارا وكل ما يستهلك يعد مخزونا، أي أن هناك تباينا كبيرا في روح المصطلحين السابقين، فهما لا يؤديان المعنى نفسه. هنا يجد المترجم الاقتصادي الصعوبات في إضفاء الطابع الجمالي على المصطلح، فيفقد معناه.

قدتُقابل عدة مصطلحات للدلالة على المعنى الواحد مثل المصطلحات سهم، وسند، وصك، مع وجود اختلافات بينها. وهذا ما حذا باللغوي المعاصر **الأب أنستاس ماري الكرملي** إلى القول: "إذا كنا نرى بعض العجز في المعاجم العربية، فالعجز أعظم في الدواوين الإفرنجية العربية والعربية الإفرنجية فإنك إذا نقرت فيها عن كلمة إفرنجية لتعرف سابقاتها عند العرب ذكر لك المؤلف عدة ألفاظ ربما كانت متقاربة بل ربما كانت أيضا متضاربة فتصبح في حيرة من اختيار الكلمة المطلوبة ولهذا فكثيرا ما تكون المعاجم لطالب اللغة الأعجمية سدا منيعا في وجهه." (الأخضر عزي، 10-11 مايو 2004)

نظراً، لأن مشكلة ترجمة المصطلح الاقتصادي من المشاكل الخطرة التي تعترض سبيل المترجم الاقتصادي في الوقت الراهن وتحيط به، فقد أدى الشعور بخطورة هذا الوضع إلى ظهور جهود فردية في وضع المصطلح، ثم انتقل الاهتمام به إلى الصعيد القومي بغية التخلص من الفوضى المصطلحية.

V- خاتمة :

نستنتج من كل ما ورد، أن الترجمة ليست بحرفة سهلة المنال والتحقيق، لاسيما الاقتصادية منها، وهذا راجع لخصوصية النص الذي تتناوله والذي ينطوي على معارف، وتجارب، وثقافات، وأفكار ورؤى متنوعة ومتشعبة، الأمر الذي يخلق مشاكل تعرقل مسار المترجم الاقتصادي وتحول دون وصوله إلى ترجمة مثلى.

إن مشكلة ترجمة المصطلحات الاقتصادية لم تكن بالأمر المستجد، بل مشكلة مطروحة دائما، ومستمرة للأزل، ما لم تتسارع الهيئات المعنية بالتدخل السريع للوصول إلى سبل وحلول فعلية، في ظل ثقافة العولمة وما استجدّ من مفاهيم ومصطلحات وتداعيات، عبر كافة أقطار الضاد على قدم وساق.

ومن أجل جعل دراستنا علمية أكثر، قمنا بتدعيمها بمجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي نوجزها فيما يأتي:

- ضرورة توحيد المصطلحات الاقتصادية الدالة على المفهوم العلمي الواحد، فضلا عن جهود ومبادرات مؤسسات وهيئات لغوية في الوطن العربي، في وضع قواعد وضوابط لانتقاء المصطلح الأكثر شيوعاً، والأيسر تداولاً وإشارة للمفهوم.
- الحرص على مراجعة عمل المترجم من قبل مختص بغية التدقيق اللغوي وتوحيد المصطلحات المتعارف عليها. فلابد من التعاون الوثيق بين اللغوي والأخصّائي، مع اهتمام الأول بموضوع التخصص واعتناء الثاني بالشأن اللغوي، حفاظا على رونق الأصل.
- يتعين على الأقطار العربية الاحتكاك بكل ما يتعلق باللغة الاقتصادية ومصطلحاتها الجديدة المتماشية وعصر العولمة والرقمية. كما يجب عليها أن تكون على دراية بكل المستجدات ومجاراة آخر التطورات، لإحياء الجديد فالأجدّ.

وما قصدنا من هذا العمل إلاّ إثارة الانتباه لموضوع الترجمة الاقتصادية والمساهمة بقدر ملموس في توسيع دائرة الاحساس بالمشاكل الترجمية والمصطلحية، وزرع ثقافتهما. وأملُنُا يـ ُثار هذا الموضوع بشكل مسؤول ويـ ُعالج بكل موضوعية.

VI- المراجع :

1. Pierre LERAT(1995), Les langues spécialisées, coll, linguistique nouvelle, Ed, Presses Universitaires de France, Paris, p.20
2. Christine DURIEUX(1996), pseudo synonymies en langue de spécialité, Cahiers du ciel, université de Caen, P.90
3. GILE Daniel(2005), La traduction, la comprendre, l'apprendre, Linguistique Nouvelle, Presse Universitaire de France, P.169
4. Cabré MT(1998), La terminologie : Théorie, méthode et applications, Ottawa/Armand Colin, Paris, p.132
5. Cabré MT(1998), La terminologie : Théorie, méthode et applications, Ottawa/Armand Colin, Paris, p.123
6. بلعيد صالح(2003)، اللغة العربية العلمية، الجزائر، دار هومة، ص.47
7. Frédéric HOUBERT(2001), Problématique de la traduction économique et financière, translation journal, vol.5, n.2, https://translationjournal.net/journal/16finance.htm (01/09/2020, 19:00h)

8. محمد طبي(2002)، إطلال على مطواعية اللغة العربي ، مجلّة المصطلح، مخبر تحليلي إحصائي في العلوم الإنساني، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، العدد 1 ، ص .111
9. حجازي محمود فهمي(1994)، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب، لبنان، ط 1، ص. 10
10. محمد حلمي هليل(1983) ، المصطلح الصوتي بين التعريب والترجمة ، مجلةّ اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد 21، ص.112
11. حجازي محمود فهمي(1994)، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب، لبنان، ط 1، ص.ص.12.11
12. حجازي محمود فهمي(1994)، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب، لبنان، ط 1، ص. 2
13. محمد الديداوي(2005)، منهاج المترجم بين الكتابة والاصطلاح والهواية والاحتراف ، المركز الثقافي العربي ، ط1، ص. 134
14. راشدي حسان(2015) ، استراتيجيات ترجمة النصوص المتخصصة، مجلة المترجم، جامعة محمد الأمين دباغين سطيف2 ، الجزائر ، العدد15 ، جويلية – ديسمبر ، ص.221
15. Christine DURIEUX(2010), transparence et fonctionnalité, Université de Caen " Synergies Tunisie, n° 2, p.31
16. محمد الديداوي(2005)، منهاج المترجم بين الكتابة والاصطلاح والهواية والاحتراف ، المركز الثقافي العربي ، ط1، ص.ص.105.106
17. فاتح محمد سليمان(9 يناير 2020)، إشكالية ترجمة المصطلح (دراسة نظرية)، مجلة الحوار، الخميس.
18. الأخضر عزي(10-11 مايو 2004)، دراسة تحليلية لصعوبات الترجمة التطبيقية للكتب الاقتصادية الجامعية في الجزائر، كلية الآداب واللغات والفنون، قسم الترجمة ، جامعة وهران السانية، https://www.diwanalarab.com/1436 (2020/10/23، 23.00سا
19. عبد الرحمن الحاج صالح(2007)، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزء الأول، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ص.382

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

لعمارة محامد فاطيمة ، بن مختاري هشام، (2022)، **إشكالية ترجمة المصطلحات الاقتصادية**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 14(03)/2022، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 53- 60.